

2021/06/11

من وزير الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار  
إلى

400

الموضوع: حول النظام الجبائي للقيمة الزائدة المتأتية من التفتويت في أرض فلاحية  
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 13 أفريل و28 ماي 2021

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة النظام الجبائي للقيمة الزائدة المتأتية من التفتويت في بنايات مخصصة لتربية الدواجن موجودة على أراضي ذات صبغة فلاحية لفائدة شركة فلاحية تنشط في نفس المجال، يشرفني إعلامكم أنه طبقاً لأحكام الفقرة I من الفصل II من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات يضبط الربح الصافي باعتبار نتائج كل العمليات مهما كان نوعها التي تقوم بها المؤسسة بما في ذلك خاصة التفتويت في عنصر ما من عناصر الأصول.

هذا، وطبقاً لأحكام الفقرة I مكرر من الفصل II المذكور أعلاه تطرح المداخل والأرباح الاستثنائية المرتبطة بالنشاط الأصلي للمؤسسات حسب نفس الحدود والشروط المضبوطة بالتشريع الجاري به العمل بالنسبة إلى المداخل والأرباح المتأتية من الإستغلال. ويتعلق الأمر خاصة بالقيمة الزائدة المتأتية من عمليات التفتويت في عناصر الأصول الثابتة المخصصة للنشاط الأصلي للمؤسسات باستثناء العقارات المبنية والعقارات غير المبنية والأصول التجارية.

على هذا الأساس، وفي الحالة الخاصة بالقيمة الزائدة التي تحققها كل من شركة "....." وشركة "....." من التفتويت في بنايات مخصصة لتربية الدواجن الموجودة على أراضي ذات صبغة فلاحية، فهي تعتبر أرباحاً استثنائية لا تشملها أحكام الفقرة I مكرر من الفصل II المذكور أعلاه وتؤخذ بالتالي بعين الاعتبار لضبط النتيجة الصافية الخاضعة للضريبة على الشركات على مستوى كل من الشركتين المذكورتين وذلك بصرف النظر عن انتفاعهما بنظام جبائي تفاضلي بعنوان الأرباح المتأتية من الاستغلال.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين على الشركة الفلاحية التي اقتنت العقارات موضوع مكتوبكم إنجاز الخصم من المورد بنسبة 2,5% على سعر التفتويت المصرح به بالعقد وذلك

طبقاً لأحكام الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

وتقبلوا، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسّلام  
عن وزير الاقتصاد والمالية  
ودعم الإستثمار وبتفويض منه